هم ونحنُ

حسن مدن

مقارنة لا يمكن تفاديها بين موقف دول أجنبيّة، بعيدة عنا جغرافياً، ومواقف دولنا العربية تجاه ما ترتكبه حكومة نتنياهو الصهيونية العنصرية في قطاع غزّة من مجازر وحصار وتجويع. وتُرينا هذه المقارنة ما بلغناه من هوان وضعف وذلّ فيما يُباد عشرات الآلاف من أشقائنا الفلسطينيين في غزّة وتدمّر بيوتهم ويُهجّرون من ديارهم، ويُحاصَرون ويُجوّعون.

جمهورية جنوب أفريقيا، وليس أي دولة عربية، هي التي تقدّمت إلى محكمة العدل الدولية بدعوى ضد إسرائيل لارتكابها جرائم الإبادة الجماعية في غزّة. صحيحٌ أن المحكمة لم تطلُب وقفاً فورياً للعدوان على غزّة، وما زالت تهمة الإبادة الجماعية لأهالي القطاع قيد النظر من المحكمة، ولكن ما تحقق في جلسة 26 يناير/ كانون الثاني الماضي إنجاز قانوني لجنوب أفريقيا، وقبل ذلك وبعده للقضية العادلة للشعب الفلسطيني. ونظرة إلى ما خلُصت إليه المحكمة من قراراتٍ، سنجد أنّ كل قرار منها يحمل إدانة ضمنيّة للكيان الصهيوني، ويُحمّله المسؤولية عما جرى ويجري في غزّة، وفي كل فلسطين، من جرائم. قضت المحكمة أن تتخذ إسرائيل الإجراءات لمنع جميع الأفعال، بما فيها القتل والتسبّب بالضرر البدني وبالظروف التي تؤثر في الحياة والدمار المادي في غزّة، فضلاً عن قراراتٍ أخرى تتصل بالوضع المعيشي الصعب لسكّان القطاع، ولا يقلّ أهمية رفض المحكمة لمطالبة ممثلي الكيان أمام المحاكمة برفض دعوى جنوب أفريقيا، حيث أكّدت وجاهتها، وتوفّر الأدلة على جديّة ما تضمنته من حقائق ومعطيات، مستندةً إلى التصريحات التي تنضح عدوانيةً وكراهيةً للفلسطينيين من قادة العدو. وشكّل قبول المحكمة الدعوى وتأكيدها أن النظر فيها واتخاذ الإجراءات المؤقّتة للحدّ من ممارسات العدوان في غزّة من صلب اختصاصها، صفعةً قوية لإسرائيل وسادتها في الغرب.

لم تكتفِ جنوب أفريقيا نفسها، وليس أي دولة عربية بذلك، بل واصلت مسعى الضغط القانوني على إسرائيل، بأن طالبت، لاحقاً، محكمة العدل الدولية أيضاً باتخاذ إجراءات عاجلة أخرى ضد إسرائيل لمنع حدوث مجاعة في قطاع غزّة في ظل الحرب المستمرة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ثم تقدّمت جنوب أفريقيا بطلب عاجل من المحكمة الدوليّة لتعزيز الإجراءات التي أمرت بها في قراراتها السابقة، في ضوء الوضع «بالغ الإلحاح» في القطاع، موضحة أن «التهديد بوقوع مجاعة شاملة في قطاع غزّة يتحوّل إلى واقع الآن»، وسط تأكيد منظمات حقوقيّة دولية وازنة، بينها هيومن رايتس ووتش، أنّ الحكومة الإسرائيلية لم تلتزم إجراءً واحداً على الأقل في الأمر الملزم قانوناً الصادر عن المحكمة الدولية في قضية الإبادة الجماعية. فبعد «مرور شهر، تواصل إسرائيل عرقلة توفير الخدمات الأساسية ودخول وتوزيع الوقود والمساعدات المنقذة للحياة داخل غزّة، وهي بمثابة عقاب جماعي، وترقى إلى مستوى جرائم حرب وتشمل استخدام تجويع المدنيين كسلاح من أسلحة الحرب».

دولة أخرى بعيدة عنّا في الجغرافيا، قريبة من همّنا الوطني والقومي، هي البرازيل، التي قال رئيسها، لولا دا سيلفا، إنّ «ما يحدث مع الشعب الفلسطيني لم يحدُث في أي مرحلة أخرى في التاريخ»، مشبّهاً جرائم إسرائيل بما فعله هتلر حين قرّر أن يقتل اليهود. ولولا نفسه هو الذي وقف وسط تصفيق حار من الحضور بجانب الشاعر البرازيلي أنطونيو مارينيو، ووزيرة الثقافة مارغريت مينيزيس، يرفعون علم فلسطين خلال افتتاح المؤتمر الثقافي الوطني الرابع في العاصمة برازيليا.

من أميركا اللاتينية أيضاً، ها هي دولة أخرى، نعني بها تشيلي، تقرر استبعاد الشركات الإسرائيلية من أكبر معرض للطيران في أميركا اللاتينية، الذي سيعقد في سانتياغو خلال الشهر المقبل (إبريل/ نيسان)، وهي الدولة التي سبق لرئيسها اليساري، غابرييل بوريتش، أن قرّر استدعاء سفير بلاده لدى إسرائيل بعد انتهاكاتها القانون الإنساني الدولي في قطاع غزّة، وهي الخطوة نفسها التي قام بها الرئيس الكولومبي جوستابو بيترو، حيث استدعى سفير بلاده لدى إسرائيل للسبب نفسه.

التجربة الحزبية في المختبر الجامعي الأردني

محمد أبو رمان

تشهد أغلب الجامعات الأردنية الحكومية خلال الأشهر المقبلة العودة إلى الانتخابات واتحادات الطلاب، بعد انقطاع طويل لأغلبها منذ أعوام، وتبدو التجربة الجديدة مختلفة تماماً عما سبق، إذ تأتي بعد إقرار قوانين جديدة للعملية السياسية، بخاصة الأحزب والانتخاب التي دفعت إلى تحريك ديناميكيات عديدة، منها العملان الحزبي والسياسي، في الجامعات.

وبالرغم من أنّ الأحزاب السياسية طالما كانت حاضرة في الانتخابات الجامعية الأردنية، إلاّ أنّها لم تكن تعمل بصورة مشروعة وقانونية، بالرغم من الحضور التاريخي للأحزاب الأيديولوجية، بخاصة جماعة الإخوان المسلمين، في الجامعات، فيما تأتي الانتخابات الحالية بعد تطوّرات تشريعية جوهرية، تتمثّل بإقرار مشروعيّة العمل الحزبي في الجامعات، من خلال قانون الأحزاب السياسية، وإلغاء وتعديل كل المواد المتعلقة بتجريم العمل الحزبي في الجامعات أو تحريمه في قانون الجامعات، وفي قوانين الجامعات جميعاً وأنظمتها وتعليماتها المختلفة.

في مرحلةٍ لاحقة، جرى إقرار نظام الأنشطة الحزبية في الجامعات، الذي وضع إطاراً إدارياً وسياسياً لعملية إدخال الأحزاب في الجامعات، وعدّلت أغلب الجامعات التعليمات الداخلية بما يتناسب مع هذا النظام الجديد، فيما أدّى المجتمع المدني أدواراً كبيرة في تدشين ورشة داخل الجامعات الأردنية للتدريب وتطوير المهارات والقدرات وتجسير الفجوة بين الطلاب والعمل الحزبي، وبناء قنوات من الحوار والنقاش بين الإدارات الجامعية والتيارات الطلابية التي تنتمي للأحزاب أو قريبة منها. عقد معهد السياسة والمجتمع، الأسبوع الماضي، بالتعاون مع صندوق الملك عبد الله الثاني، خلوة مهمة (الخامسة ضمن عمل المعهد مع الجامعات) حضرها وزير التربية والتعليم والتعليم العالي عزمي محافظة وعمداء شؤون الطلبة ومسؤولو الإدارات الجامعية المعنية بالأنشطة الحزبية (أسست الجامعات الحكومية إدارات خاصة بإدارة الأنشطة الحزبية والتنسيق مع الأحزاب خلال الأشهر الماضية) ونخبة من الأساتذة المؤثرين في الجامعات، وجرت في الورشة مناقشة التحدّيات الرئيسية التي تواجه الأنشطة الحزبية والانتخابات الطلابية المقبلة في الجامعات الحكومية.

بالرغم من إقرار الجميع بأنّ هنالك خطوات كبيرة ملموسة تحقّقت في توطين الأنشطة الحزبية في الجامعات، وبتجاوز عوائق ومشكلات عديدة، إلاّ أنّ هنالك إقراراً من الغالبية من المسؤولين والأكاديميين الجامعيين بأنّ هنالك تحدّيات لا تزال قوية أمام العمل الحزبي، وفي مقدّمتها الجدار الثقافي القائم بين الطلاب والعمل الحزبي، فلم يتهدّم بعد، إذ لا تزال هنالك شكوك كبيرة لدى الطلاب وهواجس من تأثير العمل الحزبي على مستقبلهم المهني، فضلاً عن أهالي الطلاب الذين لا يزالون يرفضون خوض أبنائهم التجربة الحزبية، وهنالك تساؤلاتٌ لدى غالبية الطلاب عن جدوى العمل الحزبي ابتداءً. في سبيل تهديم الجدران الثقافية - النفسية، عقدت دورات وورشات عديدة، ونشطت الإدارات الجامعية والسياسية في محاولة إقناع الطلاب بالتوجهات والمرحلة الجديدة، وجرى تذليل عوائق عديدة، منها بعض التعهدات التي كان يقوم بها طلاب (مرتبطون بمكرمات معيّنة) بألا يمارسوا العمل الحزبي، إذ جرى إلغاء هذه البنود، لكن هنالك مخاوف ما زالت لدى بعض الإدارات الجامعية من فتح المجال للنشاط الحزبي، ما يجعل الرسائل الصادرة بهذا الاتجاه متضاربة من الجامعات الحكومية. يتمثل التحدّي الآخر الرئيس بضعف الأحزاب السياسية نفسها، وعدم قدرة غالبيّتها على الوصول إلى طلاب الجامعات ولا تقديم خطابات وبرامج مقنعة لهم، ما يجعل أغلب الأحزاب لدى غالبية الطلاب بمثابة كتلة صمّاء واحدة، لا فرق بينها، ولا تسعى إلا إلى زيادة رصيدها من الشباب من دون تمكين جيل الشباب من أن تكون مشاركته نوعية.

السودان... حين تفقد الدبلوماسية بوصلتها

جمال محمد إبراهيم

ـ 1

للسودانيين مثلٌ يردّدونه في كثير أحوالهم، لكنّهم قلّ أن يلتزموا به «كلوا إخوانا وتحاسبوا تجّاراً»، وخلاصة معناه أنّ المجاملات شيء، أما التجارة فأمرٌ آخر. تذكّرت المثل، وأنا أتابع مسار العلاقات التي استأنفتها حكومة الأمر الواقع في السودان مع حكومة إيران. تناقلت الأنباء أنّ حكومة السودان، وهيَ في غمار مقاتلتها قوات الدعم السريع التي أنشأها نظام الإنقاذ البائد عشية تفاقم أزماته في دارفور، طلبت عوناً من إيران ليساعدها في القضاء على قوات الدعم السريع التي تجرأت على مواجهة الجيش السوداني في معارك دمرت السودان دماراً. يقول السودانيون عن ذلك الدمار إنه يعادل «دمار عَجوبة سوبا»... وعجوبة في الحكايات الشعبية امرأة ماكرة أحدثت فتنة كبرى نتيجتها خراب «سوبا» ودمارها، بعد أن كانت هذه عاصمة عامرة لمملكة علوة المسيحية التي كانت قائمة في أواسط السودان وانهارت في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وقامت بعدها مملكة سنار الإسلامية في عام 1504 التي قضى عليها محمد علي باشا الكبير عام 1820.

2ـ

ولأنّ مناسبة الحديث هنا عن علاقة السودان بإيران الإسلامية، فأذكّر أنّ الجمهورية الإسلامية في إيران كانت من أوائل الدول التي رحبتْ، أيّما ترحيب، بانقلاب «الإنقاذ» (1989) لرفعها رايات الحكم الإسلاموي عالية في ساحات السودان. وبرغم العلاقات التي بدت حميمة بين البلدين، لكني أنقل هنا ما جاءني من دبلوماسي سوداني أثق في روايته، حين عمل خلال سنوات حكم «الإنقاذ» الأولى في سفارة بلاده في طهران. روى ليَ الرّجل أن العلاقات بين البلدين والتعاون بينهما لم يكن، مثل ما تصوّر الناس، إيجابياً أو مُرضياً في نظر الجانب السوداني، ربّما يعزى لسبب رآه محدّثي في تركيز الجانب الإيراني على الجوانب الترويجية للثورة الإسلامية ونجاحاتها، فيما توقع السودان مساعدات إيرانية ملموسة في استخراج البترول في السودان.

حدّثني ذلك الدبلوماسي أنّ الوفود السودانية ظلتْ تتسابق لزيارة طهران، فتجلس إلى كبار الملالي فيسمعون معسول الكلام عن رغبات حاضرة لمساعدة السودان الذي رفع رايات الإسلام عالياً في ربوع السودان، وكأنّ سكان البلاد قبلهم كانوا من عبدة الشمس، إلّا أنهم حين يجلسون إلى كبار التنفيذيين في الحكومة الإيرانية، في وزارات التمويل والبنك المركزي الإيراني، يسمعون لغة أخرى. طلب منهم محافظ البنك المركزي الايراني سداد الديون القديمة التي تلقتها حكومات سابقة منذ فترة حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري في السودان. ولعلّ مثل هذه المماطلات حدثت في مرّاتٍ عديدة، وبعد تكرارها في السنوات الأخيرة لحكم «الإنقاذ»، تنبّه مسؤولو حكومة «الإنقاذ» وضاق ذرعهم بتركيز الجانب الإيراني على الجوانب الدعائية للمذهب الشيعي، في بلدٍ لون مذهبه سنّي مالكي. وبدا الأمر، في نظر بعض السودانيين، أن ما يشيعه معارضو الثورة الإسلامية الإيرانية في الغرب عن اهتمام إيران بما أسموه «تصدير الثورة» اتهام غير دقيق، إذ هو في حقيقته «تصدير للمذهب الشيعي» ممزوج بتعاونٍ محدود، ودون الطموح في بعض الجوانبِ العسكرية والأمنية. في آخر أمره، قطع نظام «الإنقاذ» كلّ علاقات دبلوماسية وغيرها مع إيران. ذلك مجمل ما سمعت من صديقنا الدبلوماسي السوداني.

3ـ

ولعلّ المثير للعجب أن تبادر حكومة الأمر الواقع في السودان باستئناف علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية، فكأنّ أسباب قطع العلاقات بين البلدين زالت تماماً. والملاحظ أنّ الدبلوماسية السودانية سارعت بنفيها تقديم الجانب الإيراني طلباً لإنشاء قاعدة عسكرية له في السودان، قبل أن يبادر الجانب الإيراني إلى النفي، إذ هو الجانب المعنيّ باتهام الإعلام الغربي له، يُظهر اضطراباً في أداء الدبلوماسية السودانية غير مبرّر. أما عن طلب السودان دعماً عسكرياً من إيران، فإنّ حاجة الجيش السوداني الرسمي المُلحة لتسليح عاجل لمواجهة قوات الدعم السريع المتمرّدة حقيقة لا ينكرها أيّ طرفٍ من ذلك الجيش، خصوصاً أنّ تلك القوات المتمرّدة قد أحكمتْ سيطرة لا حدود لها على ما يقارب ثلثي البلاد.

> أصدق وصف لدبلوماسية السودان أنّها «دبلوماسية أمر واقع»، فقد بدا عليًها التردّد والتراجع وفقدان البوصلة بسبب تدخّل جنرالات تعوزهم الخبرة

4ـ

وعلى ذِكر اضطراب دبلوماسية السودان، التي أصدق وصفٍ لها أنها «دبلوماسية أمر واقع»، فقد بدا عليها التردّد والتراجع وفقدان البوصلة بسبب تدخّل جنرالات تعوزهم الخبرة في ملفاتها. ها هو السودان يخوض حربا طاحنة مع نفسه، دفع أثمانها آلاف الشهداء والجرحى، والملايين من السكان المهدّدين بالقتل والجوع، في نزوح عبر قفار وصحارى لا ترحم، فإنّ حكومة الأمر الواقع لا تنفكّ ترسل رسائل متناقضة تراوح مكانها بين حرب عجزتْ عن إدارتها وتفاوض فشلت في إدارته. من تلك الرسائل التي لم تفتقر إلى المصداقية فحسب، بل فارقت الأعراف والتقاليد الدبلوماسية المرعية، تحميلها كبائر التهم جزافاً (أو حتى غير جزافٍ)، وإطلاقها عبر القنوات الفضائية، بلا تروٍّ، ضد بلدان شقيقة أو جارة، يسمّيها الناطقون بلسان حكومة الأمر الواقع بأسمائها، ويتهمونها بالتدخل السافر، بل وبتسليح قواتٍ سودانيةٍ وصفتها تلك الحكومة بأنها متمرّدة خارجة عن طوعها. يتساءل المرء عن جدوى وجود علاقات دبلوماسية قنواتها قائمة وراسخة للسودان مع هذه البلدان، إنْ لمْ تستغل بالحُسنى الدبلوماسية لتعالج عبرها مثل هذه الأزمات والتدخلات في شؤون البلاد الداخلية؟

5ـ

ثم تأتي زيارات رئيس مجلس حكومة الأمر الواقع، الجنرال عبد الفتاح البرهان، لتزيد ضغثاً على إبّالة الدبلوماسية السودانية. تتساءل دوائر الحرب والسلم في السودان عمّا وراء تلكم الزيارات وصاحبها تُفرشَ له الأبسطة الحمراء من عاصمةٍ هنا وأخرى هناك، ولا يكاد أهل القضية المعلقة مصائرهم في جحيم الحرب يدركون قبضة ريح من تلك الجولات. تلك حربٌ تدور في السّودان وستكمل عامها خلال شهر أو أكثر، وهي حربٌ يحكمها عشى البصر وقلة العقل، ويضرم نارها من يشعلها، فهي حرب انتحار، ويتفاوض بشأن إيقافها أهلوها وهُم في بلاد الآخرين.

يتساءل الناسُ في السودان: أتكون حرباً ممّا أوحى الله به لبعض نبيّيه، فإنْ سألوا عن أسبابها ساءتهم؟

(سفير سوداني سابق)

كاريكاتير **سعد المهندي**

عن أرون بوشنل وبلاغة الفعل الاحتجاجي

جورج كعدي

تجاوز أرون بوشنل مشاعر جميع المتعاطفين مع مأساة أهل غزّة بفعله الاحتجاجيّ الاستشهاديّ بليغ الرمز والنبل الإنسانيّ، ولم يسبقه أحدٌ إلى مثل هذا الفعل سوى الشاب التونسيّ محمد البوعزيزي، مطلقاً مع اصطلح عليها «ثورات الربيع العربي»، وكانت تونس شرارتها الأولى. ولكن البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في 17 ديسمبر كانون الأول من عام 2010، إنّما فعل احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في سيدي بوزيد عربةً كان يبيع عليها الخضار والفواكه، فكان فعله اجتماعياً ضدّ الظلم اللاحق به وبأمثاله من فقراء تونس وكادحيها لكسب القوت اليوميّ. فِعْلُهُ الاحتجاجيّ محليّ ووطنيّ بامتيازٍ، عظيمٌ ومقدّر، بيد أنّ احتجاجاً مماثلاً يغدو عظيم التقدير أيضاً إذا كان من أجل قضيةٍ بعيدة جغرافياً، قريبة إنسانياً، هي قضية الإبادة المرعبة الحاصلة في غزّة، التي أضرم الطيار الأميركي الشاب بوشنل النار في نفسه رفضاً لاستمرارها ولمشاركته فيها عسكرياً يتلقى الأوامر. لدينا هنا تضحية بالذات في سبيل حرية شعب وأرض في الطرف البعيد من الأرض، ما وراء المحيطات، فالفضل، بالتالي، كبير لإنسانٍ لا يربطه بالشعب الفلسطيني إلّا الرابطُ الإنسانيّ العام، ومع ذلك أثار بوشنل دهشتنا ودهشة العالم بعمله البطوليّ الصادم. كثرٌ الذين لا يملكون شجاعة كهذه، سواء كانوا متألّمين صادقين إزاء ما يحصل، أو ديماغوجيين غلاظ القلب والإحساس لا تحرّكهم في هذه الدنيا سوى أنانيتهم ورفاههم وتخمتهم ورغد عيشهم، ولا يأنفون من إظهار أنهم غير معنيين بمأساة أهل غزّة على طريقة «ما لنا وما لهم»، أو «فليتحمّلوا مسؤولية أفعالهم وخياراتهم»، أو في أفضل الحالات «هذه حربهم وليست حربنا»، إلى ما هناك من ضروب التملّص واللامبالاة، فقط ليعفوا أنفسهم، شعوباً وحكّاماً، من واجب التضامن الإنسانيّ، الأخلاقيّ، العربيّ، الدينيّ... فلنسمّه ما شئنا، وهم فعلاً غيرُ معنيّين على الإطلاق، كأنهم موجودون على كوكبٍ آخر، وفي منطقةٍ غير المنطقة العربية ومُقدّساتها وتشابك أزماتها ومصيرها المشترك. لا أحد تمكّن من تفكيك لغز الهوان والصمت العربيين، وخمول الشارع العربيّ والإسلامي الذي لم يشهد تظاهرات ضخمة كالتي شاهدناها في العواصم الغربية، فمَن الأوْلى والحال هذه بالتحرك؟ هل يُعقل أن تتحرّك ضمائر شعوب الغرب وتظلّ الشعوب العربية والإسلامية في حال من السكون المريب، وهي القادرة على زلزلة الأرض من تحت أقدام الملايين الهادرة؟ أين الشعوب، المصريّ، والسوريّ، والعراقيّ، والمغربيّ، والجزائريّ، والتونسيّ؟ وأين عشرات الملايين في ديار المسلمين من باكستان إلى إندونيسيا؟ أليست قضية فلسطين إسلامية، فضلاً عن أنها مسيحية تاريخية وإنسانيّة عامةً؟ أحجية لا يستطيع أحد حلّها بعد مضيّ خمسة أشهر ونيّف على اندلاع المأساة. أميركياً، ليس شأناً بسيطاً أن يستأثر فعل بوشنل الصادم للشعب الأميركيّ، أيّاً تكن توجّهات فئاته، خاصة المتصهينة و«المتأسرلة» منها، بالتغطية الإعلامية الواسعة، وإنْ طَرَحَ بعضها شكوكاً خبيثة عن صحّة الشاب العقلية التي ثبت لاحقاً أنّه سليم العقل والضمير، ويملك إيماناً عميقاً وشعوراً إنسانيّاً مستمدّاً من تربية عائلية تدين بالقيم الدينية السامية. أدرك الرأي العام الأميركي الدافع الحقيقي خلف فعل بوشنل الاحتجاجيّ العظيم، والأهمّ أنّه أسهم في إعادة التذكير بالحقّ الفلسطيني المنسيّ في ظلّ الهيمنة السياسية والإعلامية الصهيونية. إنجاز كبير أن تحيا فلسطين مجدّداً وتحضر في وعي الأميركيين.

على المستوى الفرديّ، والشخصيّ، قد يكون من الجائز لي التعبير باسمي وباسم كثر (قرأتُ ما كتبوا) عن خجلي وخجلهم حيال إقدام الشاب الأميركي بوشنل، فاحتجاجه كان بطولة وشهادة، في حين أنّ احتجاجنا لم يتعدَّ حتى الساعة الاحتجاج اللفظيّ، الكلاميّ، التعبيريّ المليء بالتوصيف الوجداني، حتى البليغ منه نثراً أو شعراً. ولكن ما قيمة الكتابة بالكلمات أمام الكتابة بالجسد المتألم؟ من غير الضروريّ أن يكون الفعل الحقيقيّ إضراماً للجسد بالنار، ولا إطلاق رصاصة في الرأس مثلما فعل الشاعر الكبير الراحل خليل حاوي احتجاجاً على الغزو الإسرائيلي لبيروت عام 1982، فلم يتحمّل رؤية جيش العدوّ في عاصمة بلد عربيّ. أشكال الاحتجاج كثيرة، منها الاعتصام في الساحات والشوارع، والإضراب عن الطعام، والتظاهر عالي الصوت والنبرة أمام سفارات إسرائيلية (حيث وجدت في دولنا المقيمة سلاماً مع الكيان أو تلك المطبّعة بالسرّ أو بالعلن)، وأمام سفارات دول غربية مشاركة في إبادة شعب غزّة واغتيال شبّان الضفّة. بلى، يسعنا، مواطنين عرباً معنيين بالصراع ومآلاته المصيرية، أن نحتجّ بطرائق عديدة أكثر تأثيراً من مجرّد تسجيل مواقف كلامية أو إنشائية، وإن يكن في هذه بعض الخير القليل لا الكثير المؤثّر والفاعل.

> أشعرَنا بوشنل بفعله الاحتجاجيّ البطوليّ لحظة اشتعال جسده وموته أنّنا مقصّرون جدّاً

(أستاذ جامعي لبناني)

العجز والقصف بالمساعدات

حسام كنفاني

لم يكن ينقص أهل غزة إلا الموت على وقع القصف بالمساعدات، وهو ما حدث فعلاً قبل يومين حين فشلت «عملية إنزال»، تبرأ منها الجميع، وسقطت صناديق المساعدات على رؤوس المواطنين اللاهثين وراء لقمة تسد الرمق، بعدما لم تفتح المظلات التي من المفترض أن توصل الصناديق إلى الأرض بأمان، ما أدى إلى سقوط خمسة شهداء.

«أبطال» عمليات الإنزال، أو مخترعو هذه الطريقة لإيصال المساعدات إلى أكثر من مليون مواطن عالق في قطاع غزة، نفوا مسؤوليتهم عن «العملية»، لكنهم لم ينفوا مسؤوليتهم عن المعاناة التي يعيشها أهل القطاع، بعدما فشلوا في فرض إدخال المساعدات عبر البر، وهو الأمر الطبيعي لإغاثة هذا الكم من البشر المتكدس في شريط ساحلي ضيق.

هذه الإسقاطات الاستعراضية، التي بدأها الأردن وانضم إليها آخرون، ليست عقيمة في سد حاجات أهل غزة فحسب، بل تزيد الأزمة أيضاً. فالكمية التي يمكن إسقاطها من الطائرات محدودة في طبيعة الأحوال، ولن تكون كافية سوى لمئات من بين مئات الآلاف من العائلات الباحثة عن الغذاء والماء والدواء، هذا في حال وصلت المساعدات إلى الأماكن الصحيحة، فكثير من الصناديق سقطت في مناطق خارج قطاع غزة أو في البحر، ولم يتمكن الغزيون من الاستفادة منها. إضافة إلى ذلك، وفي حال وصولها، فإن قلّتها ستخلق اقتتالاً عليها، وهو ما حصل في أكثر من مناسبة.

هذه المساعدات ليست سوى إبراء للذمة من المعاناة التي يعيشها سكان غزة، وإعلان عن «قلة الحيلة» تجاه المجزرة الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة. لكن اللافت أن دولاً كبرى، انضمت إلى قافلة «قليلي الحيلة» في مواجهة إسرائيل، وفي المقدمة تأتي الولايات المتحدة، التي باتت تجاهر بعجزها أمام التعنت الإسرائيلي، ليس في وقف إطلاق النار فحسب، بل في السماح أيضاً بإدخال بعض الشاحنات المتكدسة في سيناء بانتظار فتح معبر رفح.

فبدلاً من الضغط في هذه الاتجاه، سيّرت الولايات المتحدة طائرات لإسقاط المساعدات، وتفتقت الذهنية الأميركية عن «فكرة عبقرية» وهي إنشاء ميناء في غزة لنقل المساعدات من قبرص. وبغض النظر عن النيات الخفية وراء هذا الميناء، وما إن كان سيتحول إلى ممر لهجرة الغزيين نحو أوروبا أو غيرها، فإن الفكرة بحد ذاتها لن تشكل حلاً سريعاً لأمة المجاعة التي يعاني منها أهل غزة، والتي حذرت منها الأمم المتحدة قبل أيام، فالميناء الذي من المفترض أن يبنيه الجيش الأميركي، بحسب إعلان الرئيس جو بايدن، يحتاج إلى أسابيع لإنهائه، في حال بدأ الآن، الأمر الذي لم يحصل بعد، وليس واضحاً ما الفرق بين قبرص وسيناء الأقرب كثيراً إلى قطاع غزة. فإذا كان الأمر مرتبطاً بالتفتيش الإسرائيلي، فالأمر حاصل في سيناء أو عبر معبر كرم أبو سالم، ولكن مع ذلك فإن آلية دخول المساعدات بطيئة جداً أو معدومة.

من المثير للجدل أيضاً إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مشاركة القاهرة في عمليات إنزال المساعدات جواً على قطاع غزة، مع أن القاهرة مسيطرة على معبر رفح ومحصّنة بقرارات عربية وإسلامية ودولية لإدخال المساعدات، غير أن السيسي أشار إلى أن هذه الخطوة «بسبب صعوبات تواجه إدخال المساعدات براً»، مؤكداً أن معبر رفح «مفتوح 24 ساعة». غير أن الرئيس المصري لم يحدد ما هي هذه الصعوبات، وما إذا كان مرتبطة بالموافقات الإسرائيلية أو معوقات لوجستية. كذلك لم يذكر الغاية التي من أجلها يفتح المعبر 24 ساعة، وما إذا كانت مقتصرة على خروج أهل غزة القادرين على دفع «تكاليف» العبور إلى مصر، والتي باتت تفوق خمسة آلاف دولار للشخص. ذرائع ومقترحات ومبادرات و«إنزالات» لتبرير العجز وقلة الحيلة، بالحد الأدنى، وكلها لن تغير من واقع أن أهل غزة سيعيشون جوعاً مضاعفاً في شهر رمضان، بعدما سقطت كل الرهانات على هدنة مؤقتة خلال شهر الصيام تخفف من معاناة مئات الآلاف.

سيناريو ترامب وبايدن مجدّداً

فاطمة ياسين

يبدو كلٌّ من بايدن وترامب ذاهبيْن بثقة نحو إعادة لجولة عام 2020 من الانتخابات الرئاسية الأميركية، فلا منافس لبايدن في حزبه، وهو الرئيس الحالي، وسجلت نيكي هيلي فشلا متتاليا فيما يبدو استمرارا لشعبية ترامب وقبولا واسعا لأسلوبه في الحكم في أوساط الجمهوريين، فقد عجز الحزب الجمهوري عن إنتاج نسخة مختلفة قادرة على الوقوف في وجهه غير هيلي، وهي نموذج ملتبس بخلفيتها الهندية، ولكونها امرأة فهي لا تطابِق الصورة الصلبة المطلوبة حالياً من رئيس الولايات المتحدة في المخيال الشعبي، مع أنها برهنت على أنها جمهورية تقليدية بانتمائها إلى ولاية كارولينا الجنوبية ذات الهوية الجمهورية منذ عام 1976. حققت بهذه الهوية نجاحاً محلياً وهزمت رجلا أبيض في الانتخابات النيابية عن ولايتها، ففازت بالولاية مرتين متتاليتين، قبل أن يختارها منافسها الحالي ترامب عام 2017 لتكون ممثلته في الأمم المتحدة. ولكن لم يبدُ أن لديها فائضا «جمهوريا» كافيا لتقف على قدم المنافسة أمام محافظ قارح ذي ميولٍ غريبة يستميل الشارع بشكل لافت.

تبقى التصفية النهائية بين ترامب وبايدن، حيث يرغب ترامب في أن يبرهن على أن فوز بايدن في عام 2020 لم يكن مستحقّا، وقد سرق منه مجدَه لتحقيق الولاية الثانية، وهو قادمٌ اليوم بزخم قوي، ولكن بالبضاعة ذاتها التي نجح معها في 2016 عندما هزم هيلاري كلينتون بفارق ضئيل، وأشيع حوله كلام عن علاقة غامضة مع روسيا، وأنها ساعدته بشكل ما في الانتخابات. ومن جهته، جامل بالفعل الرئيس بوتين أكثر من مرّة، لكن ذلك لم يؤثّر على شعبيته وسط الجمهوريين، فيما ظهر أنه سبب في انقسام الأميركيين بشدة خلال عهده، ما حدا بمجموعة متطرفة جمهورية إلى احتلال مبنى الكونغرس بعد إعلان خسارته الانتخابات، ولحقت به تبعات قانونية، لم تكن كافية لإيقاف تقدّمه مرة أخرى إلى منافسة بايدن، الذي ظهر خلال سنوات حكمه تقليديا متمسكا بتراث الديمقراطيين، فعاقب روسيا لغزوها أوكرانيا من دون أن يحقق حسماً، ودعم إسرائيل بغير حدود في هجومها على غزّة، رغم نزول شعبيته، وعانى من وهن في أدائه الاقتصادي وضياع كاريزما الرئاسة، بعد عدة هفوات في التعبير وركاكة ارتكبها علناً.

في انتخابات 2020، كان كلا الرجلين أصغر بأربع سنوات، وما زالا يحتفظان بمثابرة على المنافسة، وكلٌّ منهما يتمتع بخبرة سياسية. ترامب بسنواته الأربع السابقة في منصب الرئاسة، ويملك بايدن مثلها مع تاريخ طويل من الخدمة السياسية، توّجت بثماني سنوات نائبا لرئيس شاب. الفارق الأساسي كان في برنامج الرجلين؛ ترامب بنهج أصولي وغريب إلى حدّ ما، يرغب في الالتفات إلى أميركا، مع النظر إلى بقية العالم بوصفه مصدرا محتملا للدّخل، لذلك انتهج سياسة خاصة تجاه السعودية، وكان واضحا في تعامله المادي معها، كما انسحب من عدة معاهدات كان يعتبرها غير ذات عائد وتُلزم الولايات المتحدة بمصاريف كبيرة، كاليونيسكو، وأنهى مشاركته في الميثاق العالمي للهجرة، وفي اتفاقية باريس للمناخ، وانسحب من مجلس حقوق الإنسان، ووقّع على وثيقة الانسحاب من المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة التقليدية، ومن اتفاقية الأجواء المفتوحة مع روسيا ودول أخرى، وأعلن عن نهاية علاقة بلاده مع منظمة الصحة العالمية في أثناء أزمة كورونا. وأراد ترامب من كل تلك الانسحابات الكبيرة أن يثبت أنه لا يؤمن إلا بأميركا في المرتبة الأولى.

مجموع أعمار الرجلين الآن 158 عاما، واختبر الجمهور الأميركي كلاً منهما في الرئاسة مرّة، لكن الانتخابات المقبلة سترتكز غالباً على الميل الشخصي للناخب، وهناك ولاياتٌ معروفةٌ نتائجها سلفاً، فيبقى الرهان على بضع ولايات متأرجحة، نتيجةُ تصويتها مرهونةٌ بالحملة الانتخابية الجارية. لذلك قد نشهد تصريحات مبتكرة يمارَس فيها التأثير النفسي والسلوكي، ونشاطات تركّز على طريقة ظهور كلا المرشّحيْن، والحظ سيكون حليف صاحب الحملة الأبرع.

سردية العداوة التاريخية: المغرب والجزائر من التنافس إلى الحقد

عبد القادر الشاوي

لا يبدو أن العلاقة بين المغرب والجزائر، وهي غير موجودة أصلاً منذ سنوات، تسير، كما يمكن التوقّع عادة عندما تبلغ درجة عالية من الاحتداد بفعل الوساطات التي تسحب من تحتها، ولو إلى حين، عناصر الحرب والانقلاب، في الاتجاه المُراد الذي يُراهن عليه، منذ فترة، دعاة الوحدة والتضامن على الصعيد المغاربي، بل، لعلّي فيما سأقوله «خبير» تشاؤم تَدرَّبَ عَقْلُهُ على اليأس، ستبلغ الذروة إنْ عن طريق الحرب التي في معناها الويل (الشرّ والعذاب) للشعوب، والوعيد لمشعليها ضدّاً على التاريخ والمصير المشترك، أو عن طريق التآمر الذي في معناه إحداث انقلاب جوهري في الأوضاع المرشّحة أصلاً لكل تحوّل مُدَبَّر بتلك الطريقة. وفي الحالتين معاً، رغم أن الجغرافيا قد لا تتأثر بذلك كثيراً، فإن الخُسران (الإضاعة والهلاك)، قبل وَيْلِ الحرب ووعيدها، أو الانقلاب وتحوّلاته، هو النتيجة المنطقية المؤكّدة عندما تصل الأمور إلى الباب المسدود، وتصل العلاقة، أيّاً كان مستواها، إلى درجة الانفجار.

ولو أمكن للخطاب العقلاني، وهو أخلاقي أيضاً، أن يفيد في شيءٍ، لقلت بلسانه الصّريح ووازعه المضطرب: إن من غير المنطقي تماماً أن تُتْرَك الأمور هكذا، وهي بين الحرب والانقلاب، لِحُكّام يعبثون بها على هوى ما يتصوّرونها من معارك وأحقاد أو مشكلات وعقبات. واعتقادي ضمن هذا الخطاب، وهو يُرَادِفُه في الحجّة، أن فئاتٍ من الشعوب المغاربية لن ترضى بهذا إن وعته وعياً ديمقراطيّاً رشيداً، وأن على النّخب المنتمية إلى الأُطر التنظيمية، أو إلى المؤسّسات المُهَيْكَلة، من المسؤوليات ما يوجب، وفي تشريعات وقوانين مغاربية كثيرة تَحْريض واضح على فرض الوُجُوب هذا، أن تعمل وتناضل وتدين، إن تَطَلَّبت المهمة ذلك، غايتها الفضح المقرون بالدعوة إلى الحوار، وتجنيد الناس للجهر بالمعارضة البنّاءة، لعلمهم، بالوعي المؤكّد، أن الذين يُصِرّون على العداوة، مهما كانت أسبابها، يسعون بكل تأكيد، والمصيبة أنهم غافلون، إلى تدمير مصائر شعوبهم بالقوّة التي يدفعون ثمن وقودها من مستحقات الضرائب التي تثقل كاهلهم، ومن أرزاقهم، ومن الصمت الذي يكبّل عقولهم والتجاهل الذي يكرّس عزلتهم.

والغريب أننا لم نسمع في أي وقت، أو قليلاً على الأرجح، أنّ حركاتٍ منظّمة في أحزاب، أو تمثيليات تنسيقية معينة هنا وهناك، جاهرت بالدعوة إلى المصالحة المغربية الجزائرية والمغاربية إجمالاً. والأغرب أنه عندما يُعلم بخبر عن ذلك، فإنه غالباً ما يكون مربوطاً بدولة ما، خليجية، ويكون، قبل هذا وذاك، «خبراً» سرّيّاً يلقى به كالطّعم لاختبار نيّات الحُكّام في البلدين. وهذه وضعية محرجة لعلّها ترتبط، في جانب كبير منها، بالتحوّلات التي أصابت الظّاهرةَ الحزبية وأطر المجتمع المدني، حين تهاوت الأسس السياسية والاجتماعية والأيديولوجية التي كانت لها، في مرحلة معينة، من «تجربة النهوض» الشعبي التي عمّت الدول المغاربية، وكانت في أساس ما سُمي الربيع العربي في العام 2011.

والأغرب أنه عندما تُسمَع في الأخبار دعوات الوحدة والتفاهم والنضال المشترك من أجل مستقبل أفضل جعلته الجغرافيا، من الناحية الاستراتيجية، في مُلْتَقى «مُتَوَسِّطِي» لكثير من المصالح الدولية والأهمية الإقليمية، لا تصدُر هذه الدّعوات في الواقع، بناء على «تحليل» معكوس للأوضاع، إلا لتكريس مزيد من العداوة بين المغرب والجزائر، وفي تعالق معها إفشال الشعور المغاربي بالأهميةِ المُعَلَّقة على التضامن والعمل المشترك، حدّاً أدنى لكل مبادرة تسعى إلى تحقيق المنفعة العمومية، القريبة والبعيدة، بناء على تكتل إقليمي من السَّهل أن يُثْبِت حضوره في الساحة الدولية قوة اقتصادية وسياسية فاعلة.

ومن الأمثلة البارزة على هذا المنحى اقتراح الدولة الجزائرية التي تريد الخروج من حالة الإفلاس العام بأسرع قوة «بترولية» ممكنة، باقتراح مشروع تعاون وتنفيذه، أو تنسيق، أو «وحدة» مغاربية مع تونس وليبيا، حَضَرَت لهما (أي الاقتراح والتنفيذ) في صمتٍ يليق بالمرامي التآمرية التي لا يُراد لها أن تنكشف إلا في ساحة الحسم، وأراها أيضاً في تجاذب عكسي واضح مع السياسات المغربية على الصعيد الإفريقي، ومع المحاولات الجارية منذ أمد لتحقيق المصالحة الليبية، وليس من المستبعد أن تكون، بدوافع ثأر واضح، من السياسة التي دفعت إسبانيا إلى الاعتراف بـ«الحكم الذاتي» في الصحراء جرياً على ما قامت به أميركا، فَتَعَكَّرَت العلاقة الإجبارية التي فرضتها الجزائر على إسبانيا بالمساومة (الغاز مقابل تأكيد مبدأ تقرير المصير للصحراويين). ويمكن للمحلّل أن يتفهّم جميع الدوافع التي تحمل الجزائر، منذ أزيد من أربعين سنة، على معاكسة المغرب في مختلف مشاريعه وطموحاته بسبب الصحراء، لأن تلك الدوافع، ولها أصول تاريخية وبعضها يعود إلى نوستالجيا حرب الرمال في 1963 المسرودة بكثير من الغِلّ، مفهومة في إطار المنافسة التقليدية بين البلدين. ولا أعفي الدولة المغربية، بطبيعة الحال، من ردود الأفعال المحسوبة، أو الأفعال المؤكّدة بالتخطيط والقصد، التي تقود سياسته العامة في الملاحقة السياسية (للعداوة الجزائرية) حيثما وقع الجهر بها، فلا يتحقّق له منها، عكسيّاً، إلا ما يزيد من حدّة المنافسة والمعاكسة، بيد أن تبرير مختلف الدوافع، من طرف هذا وذاك، بعبارات أيديولوجية تستجدي آمال الشعوب، عندما تركّز على «تحليل الوضعية القائمة في المنطقة المغاربية، والإلحاح على ضرورة توحيد الجهود من أجل رفع التحدّيات الاقتصادية والأمنية لخدمة مصالح شعوب»، فهذا فيه كثيرٌ من الدَّجَل (الكذب والادّعاء في اللغة)، وفيه كذلك رغبة محمومة في تجاوز الوضعية التي يرسف فيها اتحاد المغرب العربي منذ أصبحت قضية الصحراء عقبة في وجه الهيمنة، من ناحية، والتسليم بـ«الحكم الذاتي» حلّاً من ناحية أخرى.

ويزيد الوضعية التي أحلّلها تعقيداً أن دولة الجزائر، في ظرف أسبوع واحد، أشعلت، بدون مناسبة حقيقية، نار الحقد (طلب الانتقام وتحقيقه)، بعد العداوة، فَوَقَّعَت تصريحاً مشتركاً مع السلطات الإيرانية يدين «احتلال» المغرب الصحراء ويزكّي الانفصال من خلال الاعتراف بـ«حق تقرير المصير»، ثم أردفت ذلك، في اتجاه آخر، بفتح «مكتب تمثيلية» لما سُمّيت «جمهورية الريف» بحضور نشطاء مغاربة في الخارج يمثلون، كما ادّعوا، «المجلس الوطني الريفي» و«الحزب الوطني الريفي»، وهم يرفعون ما يعتبرونه «علم جمهورية الريف» وينشدون، بدون موسيقى، ما يدّعون أنه «النشيد الوطني الريفي».

وليس من المقصود، بالحديث عن هذا، اتهام الجزائر بإشعال فتيل الحرب، فقد يبادر المغرب بدوره إليها متى ما تهيأ لسلطاته العليا أن الطغيان لا يُردّ، ولربما بما هو أطغى منه، إلا بالقوة بَعْدَ أنْ لم تنفع وساطات، ولا رسائل مودّة وتودّد، ولا رغبات انفتاح على الجار، بل المقصود، حصراً، هو التنديد بالخفّة السياسية، وهي الصادرة عن تصوّر أيديولوجي مفتعل، وتزيّن، في الظاهر، رجاحة فكرةٍ، أو قوّة ضربة يُمكن أن توجّه إلى الخصم في سيادته، أو وحدة أراضيه ... إلخ. ولا شيء في الموقف الجزائري، على خطله وجسامته لأي دولة، إلا التأويل المعكوس المبني على سياسة ردّ الفعل المتشنّج على المواقف المغربية، والتي تعود بمصدرها، من حيث المنشأ وفي مطلق الأحوال، إلى الموقف من قضية الصحراء نفسها، ولما ترتّب عن الانحياز الجزائري الداعم لـ«تقرير المصير»، من آثار سلبية امتدّت معاركه إلى مختلف المؤسّسات المهتمة والبقاع غير المهتمة.

من الظاهر، أمام مستجدّات من هذا النوع، أن الصراع بين المغرب والجزائر حول الصحراء قد أخذ بعداً جديداً تَطَوَّرَ إليه، عُنْصُرُه الجوهري المتفاعل، الذي يؤكّد العنصر الجوهري الأصل قبل أزيد من أربعين سنة، له علاقة بالوحدة والسيادة لا بالمعارضة السياسية المبنية على فكرة الانفصال. ولا تكون العوامل الظرفية الدافعة له، بصرف النظر عن الحدّة والمستوى والمناخ، الذي يُسْتَغَلُّ عادة لعرضها انطلاقاً من مفاهيم أيديولوجية مُطَوَّعة لمصلحة ما، إلا احتطاباً عشوائيّاً لكل ما قد يزيد العداوة استعاراً، ونار الحرب الممكنة اشتعالاً. لا تحتاج الحرب، كما دلّت التجارب الإنسانية على ذلك، إلا إلى حماقة، أو إلى استفزاز، أو إلى تشنّج، أي إلى كل ما يلغي العقل والتفكير المنطقي لأنهما يرتبطان بالمسؤولية في علاقة بالحساب.

> لا شيء في الموقف الجزائري، على خطله وجسامته لأي دولة، إلا التأويل المعكوس المبني على سياسة ردّ الفعل المتشنّج على المواقف المغربية

(كاتب مغربي)

ميناء بايدن: حصار تحت ستار نجدة غزّة

لميس أندوني

إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن نية إدارته بناء «رصيف بحري عائم» لتوفير الإمدادات لقطاع غزّة توريةً لتضييق الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وتمكين إسرائيل من تحقيق أهداف حرب الإبادة التي بدأتها منذ خمسة أشهر. قد يساعد الجيش الأميركي بإيصاله مساعداتٍ من غذاء وأدوية يحتاج إليها أهل غزّة، بعد أن وصلوا إلى الموت جوعا وعطشا ونتيجة الحرمان من الأدوية، لكنها أيضا خدعة لئيمة من واشنطن التي تشارك عملياً في حرب الإبادة ضد الشعب المستهدف بنيران الجيش الإسرائيلي الذي يرتكب جرائمه ليلا نهارا.

يتقمّص بايدن دور القاتل والمنقذ في آن معا: فواشنطن مدّت إسرائيل بشحنات أسلحة أكثر من مائة مرة منذ بدء الحرب، ومارست حق الفيتو ثلاث مرات لإجهاض مشاريع وقف إطلاق النار في مجلس الأمن، ودافعت عن مجازر الجيش الصهيوني وبرّرتها، بل تبنّت كذبه وادّعاءاته، والآن يلعب بايدن دور «السوبرمان المنقذ»، مدفوعا بأهدافٍ انتخابية، وسعيا إلى إزالة أية عراقيل أمام استراتيجية أميركا في المنطقة. يعي الرئيس الأميركي أن وقف الحرب الإسرائيلية وإجبار دولة الاحتلال على رفع الحصار وإدخال المساعدات عبر البحر والبر وفتح معبر كرم أبو سالم ينقذ حياة مئات الألوف من الغزّيين، لكن هذا غير وارد، فالمؤسّسات الأميركية، مهما بلغ استياؤها من رعونة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تبقى حماية إسرائيل وضمان بقائها متفوّقة عسكريا في المنطقة أولوية، ولو على حساب حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين. اقتراح مرفأ مؤقت بإشراف الجيش الأميركي يُحكِم الحصار على غزّة من البحر، بل يتحكّم بإدخال المعونات، لكن الهدف الأهم هو منع وصول الأسلحة إلى المقاومة الفلسطينية، ففي الأصل الهدف إنهاء حركة حماس وأي حركة مقاومة موجودة أو قد تتشكّل في المستقبل، وهذا يصبّ في هدف إسرائيل المعلن من إبقاء غزّة تحت سيطرتها الأمنية، وإنْ تعارض واشنطن الاحتلال الإسرائيلي المباشر بحجّة دعمها دولة فلسطينية وهمية تخدّر بها العرب والعالم، حتى تستمر عملية التطبيع الإسرائيلية مع الدول العربية. كذبة بايدن مكشوفة، لكنها قد تمرّ، نظرا إلى الوضع الكارثي في غزّة، فالمكلومون في غزّة لا يمتلكون رفاهية الإغراق في التحليل، وهم وإن كانوا يفهمون تماما الابتزاز الأميركي، إلا أنهم لم يعودوا يتحمّلون انتظار الموت في كل دقيقة، فالإنسان في غزّة غير مخدوع بالموقف الأميركي، ويعرف هوية أعدائه، لكن الغريق يتعلق بقشّة، في مشهد سوريالي لمجرم يحاصرك ويمدّ لك بفتاتٍ تحتاجه لتحيا.

لدى بايدن حساباتٌ محدّدة تستغل عذاب الإنسان في غزّة؛ فقد تحوّل عنه كثيرون، وبخاصة فئات الشباب وطلبة الجامعات، وهناك من أعلن امتناعه عن الإدلاء بأصواتٍ يحتاجها لكسب المعركة الرئاسية ضد المرشّح الجمهوري الرئيس السابق، دونالد ترمب، أصوات لن تذهب بالضرورة إلى غريمه، لكنها قد تسبّب هزيمته. وعليه؛ وجّه الأوامر إلى الجيش ببناء مرفأ عائم في غزّة ما يضعه في صورة أكثر إيجابية ولو كذبا، فيمرّر أهدافا أخرى من خلال ما سيكون نقطة مراقبة تسيطر على ما يدخل إلى غزّة أو يخرُج منها، وتعطي مساحة لإسرائيل بإحكام السيطرة العسكرية والأمنية على القطاع. فالسيناريوهات الأميركية المختلفة تتلخّص في نقاط أصبحت معروفة، فلا عودة لحركة حماس لإدارة غزّة، بل مطلوب اجتثاثها، وتشكيل سلطة فلسطينية معدّلة تحت شعار الإصلاح، ولا تسيطر على الإعلام والتعليم، لأن هذا كله سيخضع لشروط الإبادة الثقافية وعملية تغيير الوعي، فلا تدريس لتاريخ النكبة ولا النضال الفلسطيني، ولا برامج ومقالات عن تاريخ الثورة وحقوق الشعب الفلسطيني.

صحيحٌ أن نتنياهو يرفض السيناريو الأميركي ويخطّط لسيطرة مباشرة، معتمدا على قيادات وكوادر محلية عميلة له، في صورة قريبة من روابط القرى التي حاولت إسرائيل تشكيلها بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية أوائل ثمانينيات القرن الماضي، لكنها أقلّ منها في المكانة في المجتمع الفلسطيني، أي تشكيل إدارة مرتزقة وقوة أمنية مرتزقة، بعيدا عن إرث ثقافة النضال والاستشهاد في سبيل تحرير فلسطين. لكن إدارة بايدن تعتقد أن نتنياهو لن يبقى على رأس الحكومة، وهي تساهم في تعميق أزمته مع بقية أعضاء الحكومة، بعد أن تعمّدت الترحيب والاجتماع بالوزير بلا حقيبة عضو مجلس الحرب، بيني غانتس، في رسالة واضحة أنها تفضّله على نتنياهو، وغانتس هو وزير الدفاع السابق ومعروف بعلاقاته القوية في واشنطن، ويهيئ نفسه لاستلام رئاسة الوزراء، أو على الأقل أن يكون رأس الحكومة القادم من المقرّبين له. إذاً، لا غرابة أن يفصح بايدن عن خطة بناء المرفأ المؤقت بعد زيارة غانتس واشنطن، فإسرائيل الحليف الأهم لواشنطن، لكن سياسات نتنياهو تعرقل محاولتها وسعيها إلى دمج «الكيان» في المنطقة. لا يمكن النظر إلى مخطط المرفأ العائم وحتى الإنزال الجوي للمساعدات عملاً إنسانياً متعاطفاً مع الفلسطينيين، فأميركا تهيئ للوضع في غزّة بعد الحرب، وعزل غزّة ولو فترة عن العالم وعن جموع الشعب الفلسطيني خطوة ضرورية، لأنها جزءٌ من دفع الناس إلى اليأس، ومنع إعادة بناء المجتمع الفلسطيني والقضاء على إحساسه بهويته الوطنية. أي: من يبقى في غزّة مجموعة من السكان يجاهدون من أجل أمانهم تحت رحمة احتلال مباشر أو غير مباشر في ظروفٍ لا تُقارن بقسوتها في أي فترة ماضية قبل الحرب. إذن؛ تحاول أميركا استعادة السيطرة بعد أن تمرّد نتنياهو عليها، لأنه يعرف أن واشنطن لن تتخلّى عن إسرائيل، لذا نراها مستعدّة لتقديم مشروع قرار لوقف إطلاق النار ستة أسابيع لما يمثله شهر رمضان من رمزية وحساسية لدى العالمين العربي والإسلامي، ما يعطي واشنطن مهلة لحثّ السعودية على الموافقة على الدخول في اتفاقية تطبيع مع إسرائيل، لينهي بايدن فترته الرئاسية بخرق مهم في المنطقة، ويزيد فرصه في الفوز في الانتخابات المقبلة.

> أميركا تهيئ للوضع في غزّة بعد الحرب، وعزل غزّة ولو فترة عن العالم وعن جموع الشعب الفلسطيني

يستطيع بايدن أن يخطط وينفذ، ليس لأنه رئيس القوة العظمى الأكثر سيطرة، بل لأن موفدي الإدارة ومراكز الأبحاث الاميركية والصهيونية في أميركا عادوا من جولة في المنطقة وهم متأكدون أن الدول العربية مستعدّة لتوسيع التطبيع لقاء «تخفيف معاناة أهل غزّة»، ووقف إطلاق نار ولو مؤقتا، في مشهدٍ مشين تكلّل بإعلان أميركي عن مخطّط بناء مرفأ مؤقّت تحت شعار نجاة أهل غزّة، لكنه يرسّخ تحكم أميركا وإسرائيل، ليس في أهل غزّة بل بمصير الشعب الفلسطيني.

قد يغضب الشعب الفلسطيني على أميركا، لكن المسؤولية تقع على النظام العربي الرسمي، الإنسان في غزّة قد يقبل مرغما عنه.. لكنه لن ينسى.. ولن يغفر.

(إعلامية من الأردن)

اجتياح رفح... الإبادة نصراً إسرائيلياً

مالك ونوس

منذ اليوم الذي أعلن فيه رئيس مجلس الحرب الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه أعطى الأوامر للجيش بالتحضير لهجوم وشيك على مدينة رفح، لم يتوقف لحظة عن التأكيد على إصراره على شنّ العملية، على الرغم من التحذيرات من أن الوضع سيكون كارثياً بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، أو حتى الحروب الحديثة، وقد يؤدّي إلى تغيير في الموقف الغربي المؤيد لدولة الكيان. وبينما كان الجميع يتحدّث عن اتفاق لتبادل الأسرى أو هدنة مع حركة حماس، كان الرجل يقول إن ذلك لن يؤدّي إلى إيقاف العملية بل إلى تأجيلها فحسب. وإذ يقرن نتنياهو بين تحقيق «نصر كامل»، حسب تعبيره، واجتياح رفح، فإنه بذلك يمضي بالإبادة الجماعية علناً، وكأنه مدرك أن التحذيرات الخجولة التي تلقاها، والتمنيات بضرورة تجنيب المدنيين تبعات الاجتياح، ليست سوى ضوء أخضر غربي للشروع بالعملية.

وعلى الرغم من القضية المرفوعة ضد دولة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية باقتراف جريمة إبادة جماعية بحق أهالي غزّة، وما يمكن أن يشكله إجبار السكان على النزوح وإخلاء مساكنهم وممتلكاتهم وتدميرها من جريمة تطهير عرقي وجريمة حرب، إلا أن ذلك كله لم يمنع نتنياهو من الإعلان، في الـ7 من الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، أنه أمر الجيش بالتحضير لهجوم وشيك على رفح. وتوقع أن «الانتصار» على «حماس» ليس سوى مسألة أشهر، رابطاً بين الهجوم على رفح وتحقيق ذلك الانتصار وتحرير الأسرى الإسرائيليين في القطاع. وأضاف نتنياهو أنه أمر الجيش بالتحضير لعملية في رفح، وفي مخيمين للنازحين، مصنّفاً هذه المواقع أنها آخر المعاقل المتبقية لحركة حماس.

وتعدّ مدينة رفح، جنوبي قطاع غزّة على الحدود مع مصر، الملاذ الآمن الأخير لثلثي سكان القطاع المدنيين الذين نزحوا، مرّات كثيرة، من أماكنهم إلى أماكن أخرى، حتى وصلوا إليها من كل أنحاء القطاع هرباً من المجازر الإسرائيلية وتدمير المنازل وتجريف الشوارع والأراضي وحتى المقابر، خلال الحرب التي شنّها الجيش على القطاع بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقد تضاعف بذلك عدد قاطني المحافظة حتى وصل إلى أكثر من مليون و400 ألف نسمة، ويُقدِّر بعضهم أنهم يتعدون هذا العدد، بعد أن كان حوالي 260 ألف نسمة قبل الحرب الجارية. وبسبب هذه الكثافة، وعدم وجود ملاذ آخر أبعد من رفح، حذّرت الأمم المتحدة من مصير كارثي يتهدّد رفح إذا نفّذ نتنياهو تهديده باجتياحها عسكرياً، وهي التي لا تستطيع المنظمات الإغاثية مساعدة النازحين فيها، ويعاني القطاع الصحّي فيها من مشكلاتٍ تشغيلية بسبب قلة عدد المشافي ونقص الإمدادات الطبية ومصادر الطاقة وقلة عدد أفراد الفريق الطبي مقارنة بالعدد الكبير للقاطنين. وهنا، يمكن تخيُّل كيف سيكون الأمر عليه من مجازر غير مسبوقة بحقّ نازحين ينامون في العراء ويعانون الجوع واليأس والأمراض، في حال تعرضوا لهجومٍ مشابه للهجمات التي تعرّضت لها باقي مُدن القطاع وقراه، إذ سيكون مصيرهم القتل الجماعي المخطّط له على أرضهم، أو النزوح الدائم، والمخطّط له أيضاً، إلى خارجها في سيناء.

ومن خلال نيته مواصلة الحرب، يواصل نتنياهو النهج الإبادي الذي تبنّاه من اللحظات الأولى للحرب على غزّة، والتي تبين أنها كانت حرباً معدّة سلفاً، وكانت جميع الخطط اللازمة لها موضوعة سابقاً، كون نتنياهو وجميع قادة الكيان وجزء كبير من الإسرائيليين لا يرون حلاً للقضية الفلسطينية سوى بتدمير الأراضي الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني برمته. ومن الاستمرار في حربه عبر اجتياح رفح، لا يهدف نتنياهو إلى استكمال الإبادة الجماعية، ولا إلى القضاء على المقاومة بشكلها العسكري المتمثل بحركتي حماس والجهاد الإسلامي وبقية الفصائل فحسب، بل يهدف أيضاً إلى القضاء على ما تبقى من إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني، وإجباره على التنازل عن حقوقه، ومنها حق تقرير مصيره. تلك الإرادة وهذا الحقّ الذي يعدّهما الإسرائيليون التهديد الأهم، الأخطر والأخير، لمشروع إقامة دولتهم الكاملة. وفي إطار ما يعدّونه تهديداً لكيانهم، لم يخجل الإسرائيليون من تكرار توجيه رسائل واضحة ومبطنة تقول إن كل من يهدّد كيانهم، مهما كان شكل التهديد وحجمه، سيكون مصيره المصير الذي طاول غزة وأهلها. واللافت أنهم لم يستثنوا في رسائلهم تلك حتى المطبّعين معهم، القدماء منهم والجدد. لم تواجه دولة الاحتلال ما يمكن أن يُعدّ معارضةً جدّية لمشروع الإبادة القائم، لا من المحيط العربي، ولا من قادة الغرب وإعلامه الذين يبرّرون كل ما تقترفه القوات الإسرائيلية من جرائم بوصفه حقاً بالدفاع عن النفس.

> سيكون اجتياح رفح تطوّراً غير مسبوق في سجل الانتهاكات ضد الإنسانية التي ربما تنعكس سلباً على قادة دولة الاحتلال وعلى داعميهم في الغرب

(كاتب سوري)

الحوثية بين الإمامة وولاية الفقيه

نبيل البكيري

منذ صعود الحوثيين بانقلابهم على الدولة اليمنية وإسقاطهم الجمهورية في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، والمراقبون في حيرة كبيرة حول طبيعية (وبنية) السلطة السياسية التي تديرها جماعة الحوثي في المناطق التي تسيطر عليها، وفي القلب منها العاصمة صنعاء، فثمّة من يرى أن هؤلاء، وهم بطبيعة الحال سياسياً نقيض كلي للفكرة الجمهورية التي أنهت حكم الإمامة الزيدية في اليمن من خلال ثورة 26 سبتمبر (1962). في المقابل، من يراقب طبيعة سلطة الحوثيين السياسية التي يديرون بها مناطقهم، لا تكاد عينُه تخطئ حالة التماهي والتطابق بين هذه السلطة وسلطة ولاية الفقيه في إيران، باعتبار زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، ممثلاً حرفياً لفكرة ولي الفقيه مع فارق جوهري واضح في أن الولي الفقيه الإيراني يجرى انتخابه مباشرة من مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، فيما عبد الملك الحوثي زعيم ومرشد وعلم مُعين من السماء مباشرة، بحسب أدبيات الجماعة، وفي اللاشعور الجمعي بطريقة تقديمهم عبد الملك الحوثي لأتباعهم وجمهورهم.

ما كان مجرّد تكهنات وتحليل، عن طبيعة النظام السياسي للجماعة، كشفه، أخيراً، عضو الجماعة عبد الملك العجري في حوار له مع مجلة أتلانتيك الأميركية، أجراه الصحافي الأميركي روبرت وورث، في مسقط، حيث يكتب الأخير، أنه عندما سأل محاوره عن إمكانية تقاسم الجماعة السلطة مع الجماعات السياسية اليمنية الأخرى، أصابه الذهول من جرأة الإجابة التي سمعها، فقد أكد العجري له أن عبد الملك الحوثي سيظلّ بمثابة السلطة السياسية العليا في اليمن في ظل أي حكومةٍ مقبلة، لأن سلطته تأتي مباشرة من الشعب بحسب العجري، وبالتالي هي غير قابلة للنقاش.

مثل هذا التصريح، الذي ربما يُعد الأول من نوعه من قيادي حوثي بارز، يُعد بمثابة تدشين لمرحلة جديدة من الوضوح لدى الجماعة التي ظلت تراوغ كثيراً في خطابها السياسي الخارجي، في ما يتعلق بطبيعة نظامها السياسي الذي تعمل على تحقيقه، وهذا في حد ذاته مؤشّر، هو الآخر، على أن الجماعة تعتقد أنها قد تجاوزت مرحلة الخوف في ما يتعلق بسير المعركة العسكرية معها، وخصوصاً في ظل الهدنة الطويلة التي أوقفت الحرب، وفي أوج مرحلة ضعف الجماعة، ما منحها زخماً أكبر في استعادة أنفاسها وترتيب صفوفها بالطريقة التي تُقدم بها نفسها اليوم في ظل معركة غزّة وانخراط الحوثي «المُحاصر» لحصار حركة الملاحة الدولية في جنوب البحر الأحمر. لكن العجري، بحسب الصحافي وورث، أضاف أن الحوثي سيكون «أقوى وأكبر» من نظيره اللبناني (أمين عام حزب الله حسن نصر الله)، لأن الحوثيين سيكونون «اللاعب الرئيسي وصاحب المصلحة الرئيسي» في اليمن. بمعنى آخر، وبحسب وورث أيضاً، سيكون الحوثي بمثابة نظير للمرشد الأعلى في إيران، الذي له الكلمة الأخيرة في جميع شؤون الدولة الإيرانية. وهذا التفسير الأخير من وورث مجرّد تحليل قد لا ينسجم مع طبيعة العلاقة التي باتت تربط الحوثيين بإيران وهيمنة الأخيرة على قرار كل ما تسمّى فصائل محور المقاومة، التي تضم حزب الله (اللبناني) وكل فصائل الحشد الشعبي في العراق وفصائل المقاومة الفلسطينية مع جماعة الحوثي، وأن القرار الإيراني مهم، وإن ترك مجالاً واسعاً لهذه الفصائل للتحرّك والمناورة داخل مجال النفوذ والمصالح الإيرانية، وهذا مدرك في تصرّفات هذه الجماعات، وخصوصاً في ضوء أحداث غزّة والعدوان الإسرائيلي الهمجي عليها، مع استثناء خصوصية «حماس» في هذا الصدد. بمعنى أن جماعة الحوثي واقعة بين مأزقين كبيرين، هما من يدفع بالجماعة للحديث عن نموذج حكمها الذي تسعى إلى تطبيقه، فالدافع الأول هروبهم من إشكاليات تاريخها الصراعي المرير. أي أن جماعة الحوثي، رغم تأكيدها الدائم زيديتها، لكنها أيضاً أدخلت في صلب الزيدية تعديلاتٍ كثيرة للقفز فوق مأزقها الراهن، وأكبر مأزق يواجهها فكرة الجمهورية، هذه الفكرة النقيضة تماماً لفكرة الإمامة الزيدية التي لا أعتقد أن اليمنيين يمكن أن يقبلوا بتجاوزها، عدا عن أن الحوثيين أنفسهم يدركون أن مأزق الزيدية قائم أيضاً في أدبياتهم نفسها التي تبيح وجود أكثر من إمام في وقت واحد، ما يفتح المجال للمنافسة بين أدعياء النسب الهاشمي ضمن الزيدية نفسها، وأيضاً مأزق البطون الهاشمية المؤهلة لذلك أكثر من غيرها، بحسب شروطها الستة عشر.

> الحوثية اليوم بنسختها الراهنة أيديولوجيا هجينة من الفكرتين الثيوقراطيتين، الإمامة الزيدية وولاية الفقيه الاثني عشرية، كفكرتين مذهبيتين نقيضتين في ما يتعلق بفكرة الإمام

المأزق الثاني الذي يمثل تحدّياً للحوثية هو طبيعة العلاقة الحاكمة التي تجمعها مع إيران ولمن القول الفصل في ملفات وقضايا راهنة كثيرة، وهو ما يتجلّى، بشكل أو بآخر، في عدة محطّات من هذه العلاقة، وكان أوضح اختبار لطبيعة هذه العلاقة مسألة الحديث عن السلام في اليمن، حيث ظلت هذه الجماعة طويلاً ترفض فكرة السلام فقط، لأن الطرف الإيراني كان رافضاً ذلك، وفجأة، بعد تقارب إيران والسعودية أخيراً، اندفعت جماعة الحوثي بقوة نحو ما يطلقون عليها خريطة الطريق للسلام في اليمن.

الصراع الزيدي - الزيدي، حول لمن الأحقية في تمثل الزيدية مرجعياً وسياسياً، وهذه إشكالية تاريخية جعلت الزيدية تعيش حروباً طاحنة، ولم يستقر لها حال، طوال

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads